جامعة الأزهر
AL-AZHAR UNIVERSITY
كلية الشريعة والقانون بدمنهور

مجلة البحوث الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمّة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور

بحث مستل من
العدد الثالث والأربعين ـ "إصدار أكتوبر ٢٠٢٣م ـ ١٤٤٥هـ"

دور السياسات المالية والاستثمارية في التنمية الاقتصادية وسوق العمل والقطاعات العامة

The Role Of Financial And Investment Policies In Economic Development, The Labor Market And The Public Sectors

الدكتـــور

مــأمون عبدالحفيظ محمود

دكتوراه الإقتصاد والمالية العامة

مجلـة البحـوث الفقهيـة والقانونيـة
مجلة علمية عالمية متخصصة ومُحكمة
من السادة أعضاء اللجنة العلمية الدائمة والقارئة
في كافة التخصصات والأقسام العلمية بجامعة الأزهر

المجلة مدرجة في الكشاف العربي للإستشهادات المرجعية ARABIC CITATION INDEX
على Clarivate Web of Science
المجلة مكشّفة في قاعدة معلومات العلوم الإسلامية والقانونية من ضمن قواعد بيانات دار المنظومة
المجلة حاصلة على تقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات
المجلة حاصلة على تصنيف Q3 في تقييم معامل "ارسيف Arcif" العالمية
المجلة حاصلة على تقييم ٨ من المكتبة الرقمية لجامعة الأزهر

رقم الإيداع
٦٣٥٩

الترقيم الدولي
(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

للتواصل مع المجلة
+201221067852
journal.sha.law.dam@azhar.edu.eg

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
https://jlr.journals.ekb.eg

دور السياسات المالية والاستثمارية في التنمية الاقتصادية وسوق العمل والقطاعات العامة

The Role Of Financial And Investment Policies In Economic Development, The Labor Market And The Public Sectors

الدكتـــــور

مــأمون عبدالحفيظ محمود

دكتوراه الإقتصاد والمالية العامة

دور السياسات المالية والاستثمارية في التنمية الاقتصادية وسوق العمل والقطاعات العامة

مـأمون عبدالحفيظ محمود
قسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية الحقوق، جامعة أسوان، مصر.
البريد الإلكتروني: Ma20808@yahoo.com

ملخص البحث:

تحتل السياسة المالية مكانة مهمة ؛ لأنها تستطيع أن تحقق كل الأهداف التي يسعى الاقتصاد الوطني إلى تحقيقها ، إذا تمتلك السياسة المالية الأدوات التي تستطيع من خلالها التأثير في كافة جوانب المجتمع سواء الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية ، وتنشأ العلاقة بصفة رئيسية في حدود الشق الاستثماري للانفاق العام أي في حدود الميزانية العامة الاستثمرية ، ويقيس حجم هذه الميزانية الاستثمارية مقدار ما يسهم به القطاع الحكومي في تكوين الرأسمال الثابت خلال السنة المالية ، ويتأثر الاستثمار المباشر بتلك السياسات المالية ، حيث يسهم الاستثمار في تنمية القطاعات العامة وتوفير العمالة في النمو الاقتصادي لكل دولة نامية تعمل على إدارة مواردها بشكل جيد

أن للسياسة المالية دوراً كبيراً ومهماً في الاقتصاد المصري ، وعلى كافة المستويات والمجالات الاقتصادية والاجتماعية ، وتمثل السياسة المالية أداة رئيسة للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال مؤشر الإرادات العامة .

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ، من خلال آثاره على الدولة المضيفة له ؛ حيث يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من المزايا التي لا يمكن للمصادر المالية الدولية الأخرى توفيرها ، فهو وسيلة أكثر أماناً للتمويل إذا ما قورنت بالقروض الثابتة ، كما أنه بمثل أسهل وسيلة وطريقة أكثر فعالية في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة ، بالإضافة إلى تشجيعه على خلق فرص وظيفية ورفع مهارات العمال وفتح أسواق جديدة للتصدير

الكلمات المفتاحية: السياسات المالية ، الاستثمار الأجنبي ، القطاعات العامة.

The Role of financial and investment policies in economic development, the labor market and the public sectors

Mamoun Abdel Hafeez Mahmoud
Department of Economics and Public Finance, Faculty of law, Aswan University, Egypt.
E-mail: Ma20808@yahoo.com

Abstract:

Fiscal policy occupies an important place; Because it can achieve all the goals that the national economy seeks to achieve, if fiscal policy possesses the tools through which it can influence all aspects of society, whether economic, social or political, and the relationship arises mainly within the limits of the investment part of public spending, that is, within the limits of the general budget. Investment, and the size of this investment budget measures the amount that the government sector contributes to fixed capital formation during the fiscal year, and direct investment is affected by these financial policies, as investment in the development of public sectors and the provision of labor contribute to the economic growth of every developing country that works to manage its resources well.

Fiscal policy has a large and important role in the Egyptian economy, at all levels and economic and social fields. Fiscal policy represents a major tool for influencing

The importance of foreign direct investment, through its effects on the country hosting it; Foreign direct investment provides many advantages that other international financial sources cannot provide. It is a safer means of financing when compared to fixed loans. It is also the easiest and most effective means of obtaining advanced technology, in addition to encouraging the creation of job opportunities and raising Developing workers' skills and opening new export markets.

Keywords: Financial Policies, Foreign Investment, Public Sectors.

مقدمة :

إن سعي الحكومات إلى حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتسيير مخططاتها التنموية يدفع بها استعمال السياسات المالية والاقتصادية اللازمة لتحقيق ذلك. وتعتبر سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري من أهم الأدوات المالية التي تعتمد عليها الدولة في تسيير وتوجيه عملية المخططات التنموية خاصة من خلال التركيز على القطاعات الإنتاجية المهمة وترقية الأوضاع الاجتماعية للأفراد والجماعات من خلال توفير المتطلبات الأساسية كالتعليم الصحة والسكن و مختلف البنى التحتية اللازمة .

وتحتل السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية مكانة كبيرة ، وفي مصر بشكل أخص ، فقد يكون تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي قوياً أو هزيلاً ، ويتوقف الأمر علي أمور عديدة منها نمط الانفاق العام ، وفاعلية الاستثمار الحومي والعام والأجنبي وطبيعة العلاقة بين القصاعين العام والخاص ، ودرجة الاختلالات الهيكلية القائمة ، وغيرها من العوامل التي تتفاعل بشكل معقد مع بعضها البعض لتقوي أو تضعف من الأثر النهائي للإنفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي في الاقتصاد النامي .

مشكلة البحث :

تعد السياسة المالية أحد أهم الأدوات التي تمتلكها الدولة من أجل إدارة اقتصادها الوطني سواء كانت هذه الدولة من الدول النامية أم من الدول المتقدمة ، إذ تستخدم الدولة السياسة المالية إلى جانب سياسات أخرى من أجل بلوغ الأهداف الاقتصادية المراد الوصول إليها .

وتبدو مشكلة الدراسة أيضاً من حيث الاستثمار الأجنبي تكتنفه بعض الاشكاليات القانونية والتي تتمثل في خضوعه لقانون دولتين مختلفتين و هما دولة المستثمر الأجنبي ، والدولة التي يستثمر علي أرضها أمواله ، وهو يؤدي إلى التأخر في تنفيذ الاتفاقيات أو

العقود المبرمة بين المستثمر والدولة وكذلك ما تفرضه الدولة المضيفة للاستثمار من قيود تمثل في الحقيقة معوقات تحول دون جذب رؤوس الأموال الأجنبية .

وتتمثل مسكلة البحث في التساؤلات الآتية : ما دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية ؟ وأين يتضح دور السياسة المالية في الاقتصاد ؟ وما دور الاستثمار في تنمية القطاعات العامة وسوق العمل ؟ وما التدابير والاجراءات المتخذة من طرف الحكومة بما يتعلق بالسياسة المالية والاستثمار الأجنبي ؟

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى دور السياسات المالية في الاقتصاد المحلي وتحسين بيئة الاستثمار الأجنبي في تنمية القطاعات العامة وسوق العمل وتحسين دخل الفرد لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث الحالي في أن للسياسة المالية دوراً كبيراً ومهماً في الاقتصاد المصري ، وعلى كافة المستويات والمجالات الاقتصادية والاجتماعية ، وتمثل السياسة المالية أداة رئيسة للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال مؤشر الإرادات العامة .

ويبدو مجال الاستثمار الأجنبي دور كبير وأساسي لكل دولة تحاول رفع اقتصادها من حيث حجم الاستثمار في جميع المجالات من حيث تحسين القطاعات العامة وسوق العمل المحلي .

منهجية البحث :

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في عرض أهم المحددات الاقتصادية والقانونية للسياسات المالية وللاستثمارات الأجنبية في مصر .

خطة البحث :

المبحث الأول : ماهية التنمية الاقتصادية .

المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية .

المطلب الثاني : المقصود بالسياسات المالية ودورها في التنمية وسوق العمل والقطاعات الأخرى .

المطلب الثالث : العلاقة بين السياسات المالية والتنمية الاقتصادية .

المبحث الثاني: دور الاستثمار في سوق العمل والقطاعات العامة

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار وأنواعه

المطلب الثاني : دور الاستثمار في سوق العمل

المطلب الثالث : دور الاستثمار في بعض القطاعات العامة

المبحث الأول : ماهية التنمية الاقتصادية

المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية :

مفهوم التنمية الاقتصادية مر بالعديد من المراحل ، حيث تطور المفهوم نتيجة تغير الأنظمة السياسية ، إلى جانب ظهور الأزمات الاقتصادية التي أثرت في عدة دول ، مما دفع عدد من المفكرين بالبحث عن تعريف محدد للتنمية الاقتصادية من خلال ربطها بعدد من المؤشرات الاقتصادية سواء الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد من هذا الدخل أو غيره من المؤشرات المادية .

ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية من خلال معيار الدخل القومي ؛ إذ إن التنمية الاقتصادية وفقاً لهاذا المعيار هي : [١]

- عملية تفاعلية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي للدولة ، ومن ثم ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال مدة معينة من الزمن .
- عملية تستخدم موارد الدولة الاقتصادية المتاحة من أجل الوصول إلي زيادات في الدخل القومي ، وتكون الزيادات أكبر من معدلات الزيادة السكانية ، وهو ما يجعل هناك زيادات في متوسط دخل الفرد الحقيقي .
- عملية تشمل حدوث تغيرات تكنولوجية وتنظيمية وفنية داخل مؤسسات الدولة الإنتاجية الموجودة داخل الدولة تؤدي إلي حدوث زيادات في الناتج القومي تظهر في شكل سلع وخدمات ، وذلك في مدة زمنية معينة قد تكون سنة .

ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية من خلال التغيرات التي تطرأ على أحد هياكل الدولة وتحديداً الهيكل الاقتصادي ، وبذلك فإن التنمية الاقتصادية تعرف بأنها :

---

(١) صالح صالحي ، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي ، دار الفج للنشر ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦ م ، ص ٨٩ .

- مجموعة من الاجراءات والتدابير والسياسات التي تعتمد عليها الدولة وتتمثل في تغيير تركيب وهيكل اقتصاد الدولة الوطني رغبة في الوصول إلى زيادات سريعة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي خلال مدة زمنية معينة وتكون شاملة ومحققة استفادة للغالبية العظمى من المواطنين .[١]

- مجموعة من المحاولات التي تستهدف بالأساس تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة وشكله مما يؤدي إلى تحسينات في الوضع النسبي لرأس مال الدولة بما يمكن من الاستفادة منه بأقصى درجة ممكنة .

- مجموعة من الإجراءات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية تستهدف حدوث تغيير جذري في كيان الدولة الاقتصادي بما يتضمن وجود زيادات حقيقية في الناتج الاجمالي تستطيع عمل زيادة في دخل الأفراد الحقيقي مع وجود توزيع عادل لهذه الزيادة بين مختلف طبقات المجتمع .[٢]

- وهي عملية يتم من خلالها التحول من وضع التخلف إلى وضع التقدم وما يشمله ذلك من حدوث تغيير جذري في هيكل الدولة الاقتصادي ، ومنها ينطلق الاقتصاد إلى مرحلة جديدة من النمو يصل فيها الاقتصاد إلى إحداث تغييرات في كل القطاعات امختصة بالإنتاج والخدمات المنتجة في ظل وجود وتغيير حقيقي في هيكل توزيع الدخل القومي بشكل يكون في مصلحة الفقراء .[٣]

---

(١) علي لطفي ، التنمية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٠ م ، ص ١٨٥

(٢) محمد زكي شافعي ، التنمية الاقتصادية ، دار النهضة الحديثة ، ١٩٨٠ م ، ص ٧٧

(٣) محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية – دراسات نظرية وتطبيقية ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٠ م ، ص ٥٦-٥٩

ومن خلال ما سبق فإن التنمية الاقتصادية عملية تسعي إلى كيان جديد ليس فقط على المستوى الإنساني ولكن على مستوى علاقات الأفراد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ يشعر خلالها الأفراد بحضارة وتطور وإبداع ، ومن ثم يسود الرخاء داخل المجتمع .

المطلب الثاني : المقصود بالسياسات المالية ودورها في التنمية وسوق العمل والقطاعات الأخرى

تحتل السياسة المالية مكانة مهمة ؛ لأنها تستطيع أن تحقق كل الأهداف التي يسعى الاقتصاد الوطني إلى تحقيقها ، إذا تمتلك السياسة المالية الأدوات التي تستطيع من خلالها التأثير في كافة جوانب المجتمع سواء الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية .

وقد تعددت تعريفات السياسة المالية حيث يعرفها الفكر المالي نذكر منها ما يلي :

- هي عبارة عن مجموعة من السياسات التي تتعلق بالايراد العام والإنفاق العام بغرض تحقيق أهداف محددة . (١)

- هي السياسة التي يتم بها استخدام أدوات ووسائل المالية العامة ، سواء كانت الإيراد العام أو برامج الإنفاق ؛ من أجل التأثير على متغيرات اقتصاد الدولة الوطني ، مثل الاستثمار أو الدخل القومي أو الادخار أو العمالة بغرض تحقيق عدد من الأهداف المرغوبة وتجنب الوصول إلى الأهداف غير المرغوبة فى كل المتغيرات الإقتصادية . (٢)

---

(١) وجدي حسين ، المالية الحكومية والاقتصاد العام ، الإسكندرية ، ١٩٨٨م ، ص ٤٣١

(٢) محمد حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام ، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٠ م ، ص ١٨٢

- هي مجموعة سياسات تضعها الدولة تستهدف من خلالها جمع الضرئب التي تعد من إيرادات الدولة ، ثم تطبيق الكيفية التي يتم بها إنفاق الإيرادات .[١]

- هي عبارة عن مجموعة من سياسات ترتبط بين ما تخرجه الدولة في إنفاقها العام وبين ما تقوم بجمعه من إيرادات .[٢]

ومن خلال ما سبق من تعريفات السياسة المالية نجد أنها تتفق جميعاً في أنها تسعى إلى تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن طريق التأثير في النشاط الاقتصادي إذ أنها مثل برنامج عمل الدولة من خلال إيرادها العام وإنفاقها إلى جانب القروض العامة ؛ وذلك لتحقيق أهداف محددة يأتي على رأسها النهوض باقتصاد الدولة ومحاولة إبقائه مستقراً ؛ لتمكن الدولة من تحقيق العدالة الاجتماعية وإزالة الفوارق بين طبقات المجتمع .

وتطور أهداف السياسة الاقتصادية وانتقال اهتماماتها كان لابد معه انتقال هدف اهتمام السياسات المالية إلى تحقيق الآتي :

١- المحافظة على مستوى التشغيل الكلي الذي وصلت إليه الدول من خلال استخدام السياسة المالية ومكوناتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي .

٢- مكافحة التضخم على المستوى الكلي ومن ثم اتباع الإجراءات الضرورية (السياسات المالية) لمكافحة التضخم في قطاعات معينة طبقاً لنوعيته لإعادة التوازن بين العرض والطلب الإجمالي ، كذلك الاهتمام بمشكلات التطور الاقتصادي .

---

(١) عبد العزيز فهمي هيكل ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية ، دار النهض الحديثة ، ١٩٨٠ م ، ص ٣٢٣

(٢) Philip.A.Klein , the management of market , oriented economics A Comparative perspective Wadswor the publishing company , Belmont , California , 1973 , p176

٣- الاهتمام بمشكلات التطور الاجتماعي (إعادة توزيع الدخل) وخاصة بعد تطور دور الدولة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، حيث بدأت تلعب السياسة المالية فيها دوراً مهماً وبارزاً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم الدول وخصوصاً الدول النامية .[١]

والسياسة المالية فهي تؤثر مباشرة في التشغيل والإنتاج والدخل من خلال الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية ، إذ أن الإنفاق الحكومي يؤثر بصورة مباشرة في الدخل والإنتاج ، فعند زيادة الإنفاق بشقيه الجاري والاستثماري سيؤدي إلى زيادة الدخول وبالتالي الطلب الكلي الذي يترتب عليه زيادة الإنتاج ، ويمكن أن تلعب السياسة الضريبية الدور نفسه فيما يتعلق بإعادة توزيع الدخول، إذ تسعى معظم النظم الضريبية إلى زيادة الاقتطاع من ذوي الدخول المرتفعة وإعادة توزيعها إلى الفئات الفقيرة (ذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك) على شكل إعانات مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وزيادة الإنتاج .[٢]

المطلب الثالث : العلاقة بين السياسات المالية والتنمية الاقتصادية :

الفرع الأول : الانفاق الحكومي ودوره في تحقيق التنمية :

الإنفاق الحكومي الاستثماري هو أحد أقسام الإنفاق الحكومي. وهذه النفقات تخصص لتكوين رأس المال وتبرز أهميتها في كونها تهدف أساسا إلى تنمية الثروة القومية، وبشكل عام تشتمل على إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتحويلات الرأسمالية إلى الداخل .[٣]

---

(١) محيي محمد سعد ، دور البنك المركزى المصرى فى العلاقة بين السياستين النقدية والمالية وسوق الأوراق المالية (دراسة تحليلية وتطبيقية فى الفترة (١٩٩١ - ٢٠١٠) ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، العدد ٥٤ ، أكتوبر ٢٠١٣ م ، ص ١٥٧

(٢) محيي محمد سعد ، المرجع السابق ، ص ١٥٨

(٣) وليد عبد الحميد العايب ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت ، ٢٠١٥ م ، ص ١٠٧ وما بعدها .

ويتمثل أساساً في الإنفاق على نوعين من الأنشطة، الأنشطة السلعية مثل الأنشطة الزراعية، الصناعية، التحويلية والصناعية الاستخراجية والتعدينية. والأنشطة الخدمية الإنتاجية مثل النشاط السياحي والتجاري .[١]

إن عملية إنتاج السلع والخدمات العامة تساهم بشكل كبير في توفير ما عجزت عنه آلية السوق التي تهدف إلى تحقيق المصلحة الخاصة، فهي تمثل في العديد من الدول (خاصة التي كانت تابعة للنظام الاشتراكي، والتي تمر بفترة اقتصادية انتقالية) الركيزة الأساسية للاقتصاد القومي .

ويعمل هذا الجزء من الإنفاق بشكل أساسي على زيادة الإنتاج المحلي، والذي هو أساس للنهوض بالاقتصاد ولفت الانتباه الاستثمار العالمي، فالطفرة الاقتصادية التي حققتها دول شرق آسيا لم تكن لتحدث لولا اهتمامها بالاستثمار المحلي أولا والذي وصل إلى أكثر من ٤٠ ٪من الناتج القومي الإجمالي .[٢]

إن الإنفاق الاستثماري يرتكز بشكل أساسي على الإنفاق على البنية التحتية وكذا الإنفاق على المشاريع الإنتاجية. وتجدر الإشارة إلى كون هذين الإنفاقين ليسا منفصلين تماما وانما هناك تداخل كبير بينهما، مما يجعلهما متكاملين، ويرجع ذلك أساسا في صعوبة تحديد الآثار المباشرة وغير المباشرة لكل صنف على خلق القيمة ورفع القدرة الإنتاجية وكذا على المتغيرات الاقتصادية .[٣]

---

(١) عبد الحسين زيني ، الحسابات القومية ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١ م ، ص ٢١٥ وما بعدها .

(٢) بيانات البنك الدولي من خلال الرابط :

http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.GDI.TOTL.ZS/countries?display=default

(٣) عبد الناصر حسبو ، اقتصاد العدالة الاجتماعية ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والشريع ، المؤتمر السنوي السابع والعشرين ، يونيه ، ٢٠١٣ م ، ص ٩٣ ومابعدها .

ومما سبق تؤثر سياسة الإنفاق الحكومي على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في حال كان الجهاز الإنتاجي للدولة مرنا مع وضوح الأهداف التنموية إلى جانب توفر حوكمة رشيدة وانخفاض مستويات الفساد المالي والاقتصادي .

الفرع الثاني : تقييم أداء السياسة المالية في مصر :

فالتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي هو أمر هام ولا غني عنه ، فهو ضرورة تفرضها مطالب اقتصادية واجتماعية قوية ، وبالتالي فالخلاف عادة لا يكون حول التدخل من عدمه وإنما يكون حول مدي هذا التدخل وشكله ، واذي يختلف من دولة لأخري ، تبعاً لنموها الاقتصادي ومدي عمق مشاكلها الاجتماعية ومدي طموحها لتحقيق تقدم سريع . [١]

ويمثل الإنفاق العام أحد الأدوات الأساسية للسياسة المالية ، حيث يلعب دوراً هاماً في النظم الاقتصادية المعاصرة ، سواء في الدول الرأسمالية والإشتراكية المتقدمة أو الدول الآخذة في النمو ، فالتطور الجذري الذي لحق بالإنفاق العام منذ القرن العشرين هو خير دليل على ذلك ، فبعد أن كان هذا الانفاق يقتصر على تأدية وظائف الدولة التقليدية كالأمن العام والقضاء وتنفيذ الأشغال العامة (الري والصرف والمواصلات ...) وبعض المسائل المتصلة بالرفاهية العامة كتحسين الصحة والتعليم والإعانات الاجتماعية ، امتد نطاق الإنفاق العام ليشمل أمور هامة تتعلق بآليات يسر النظام الاقتصادي والمحافظة على استقراره . [٢]

---

(١) هاجر سلاطني ، دور سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري في تحقيق التنمية الشاملة ، الإمارات العربية المتحدة نموذجاً ، مجلة الدراسات المالية ، المحاسبية والإدارية ، العدد ٦ ، ديسمبر ، ٢٠١٦ م، ص ٣٠٩

(٢) عبد الفتاح محمد عبد الفتاح ، دور الدولة في ضوء الأفكار الاقتصادية والمتغيرات المعاصرة بالإشارة للتجربة المصرية ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، المؤتمر السنوي السابع والعشرين ، ٢٠١٣ م ، ص ١٢٤ - ١٣٤ .

وتجدر الإشارة إلى أن الإصلاحات الضريبية المحفزة للنمو غالباً ما تأي علي حساب العدالة ، والعكس صحيح ، والأثر الهائي يتوقف على الكيفية التي يتم بها استخدام هذه الإيرادات ، فالاستثمارات العامة التي تهدف إلى بناء رأس المال المادى والبشري ، تدفع بالنمو وتواجه الأثر السلبي لمعدلات الضرائب المرتفعة ، وهو ما يستدعي ضرورة تقييم الضرائب والنفقات بالتوازي . (١)

الفرع الثالث : تقييم أداء التنمية الاقتصادية في مصر :

لقياس مكونات الإنفاق العام علي النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من (١٩٩٠ - ٢٠١٤) وجد أن الانفاق العام الجاري والانفاق العام على قطاعي الصحة والبنية الأساسية ، لا يعد محفزاً للنمو الاقتصادي في مصر ، كما أن للإنفاق الاستثماري العام أثر موجب ومعنوي علي النمو الاقتصادي . (٢)

ويهدف برنامج الحفز المالي إلى ضخ إنفاق حكومي في قطاعات ومجالات من شأنها دفع الطلب المحلي ، على أن يتم توفير التمويل اللازم لهذا الاعتماد الاضافي من خلال إصدار الأوراق المالية من الأذون والسندات . (٣)

وتوصلت دراسة اسراء الحسيني والمطبقة علي مصر خلال الفترة (١٩٨١-٢٠١١) من وجود علاقة موجبة معنوية بين الانفاق العام الإجمالي والانفاق العام الجاي والنمو

---

(١) رباب أبو العنين ، الانفاق العام على الحماية الاجتماعية والنمو الاقتصادي ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٧ م ، ص ٤٩ .

(٢) موسي جويفل ، دور الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي في إطار الدالة الاجتماعية في مصر ، رسالة دكتوراه ، كلية التجاة ، جامعة المنصورة ، ٢٠١٧ م ، ص ١٥٢-١٧٠

(٣) أمنية حلمي ، كفاءة وعدالة سياسة العم في مصر ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ورقة عمل رقم ١٠٥ ، ٢٠٠٥ م ، ص ٦

الاقتصادي في مصر في المقابل توصلت إلي عدم وجود علاقة معنوية بين الاستثمار العام والنمو الاقتصادي .[١]

وأهداف سياسة الانفاق العام داعمة للنمو والعكس صحيح ، بلإضافة إلى كفاءة وقدرة المخططين الحكوميين عل تقبل الأخطاء عند إنشاء المشاريع العامة والقدرة على التنبؤ بالظروف الاقتصادية المستقبلية فبل تنفيذ أى سياسة للإنفاق العام .

المبحث الثاني : دور الاستثمار في سوق العمل والقطاعات العامة .

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار وأنواعه :

أولاً : مفهوم الاستثمار في اللغة :

الاستثمار مصدر من استثمر يستثمر ، وهو الطلب ، بمعني طلب الاستثمار ، وأصله من الثمر ، وله عدة معان ، منها ما يحصله الشجر وما ينتجه ، ومنها الولد ؛ حيث يقال : الولد ثمرة القلب ، ومنها أنواع المال ، ويقال ثمر (بفتح الميم) الشجر ثموراً ، أي : ظهر ثمره ، وثمر الشيء ، أي نضج واكتمل ، ويقال : ثمر ماله ، أي : كثر ، وأثمر الشجر : أي بلغ آوان الإثمار ، وأثمر الشيء ، أي آتي نتيجته ، وأثمر ماله – بضم اللام – أي كث ، وأثمر القوم ، أطعمهم الثمر ، ويقال : استثمر المال وثمره – بالتشديد – أي : استخدمه في الإنتاج ، وأما الثمرة ، فهي واحدة الثمر ، فإذا أصيفت إلى الشجر ، فيقصد بها حمل الشجر ، وإذا أضيفت إلى الشيء ، فيراد بها فائدته ، وإلى القلب : قيراد بها ودته ، وجمع الثمرة : ثمر – بفتح الثاء والميم – وثمر – بضم الثاء – ثمار وأثمار .[٢]

---

(١) اسراء الحسيني ، العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٤ م ، ص ٢٠٣ – ٢٣٢

(٢) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوجيز ، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم المصرية ، شئون المطابع الأميرية ، ٢٠١١م ، ص ٨٧

ثانياً : الاستثمار اصطلاحاً :

اختلفوا علماء الاقتصاد والقانون في التوصل إلى صياغة تعريف جامع مانع للاستثمار الأجنبي ، وإن كانوا جميعاً يجتمعون على مفهوم معين له ، والذي يتمثل في انتقال رؤوس الأموال والخبرات الفنية والإدارية عبر الحدود من أجل تحقيق مصلحة المستثمر التي تتمثل في تحقيق أكبر قدر ربح ممكن ومصلحة الدولة المضيفة للاستثمار ، والتي تتمثل في إحداث إضافات اقتصادية تضاف إلى الثروة القومية لهذه الدولة .

وعلى ذلك فقد عرف البعض الاستثمار الأجنبي من الوجهة الاقتصادية : بأنه قيام شخص طبيعي أو معنوي في بلد غير بلده استخدام خبراته أو جهوده أو أمواله في القيام بمشروعات اقتصادية ، سواء كان بمفرده أو بالمشاركة مع شخص طبيعي أومعنوي محلي أو أجنبي أو مع الدولة أو مع مواطنيهاا في إنشاء مشروع أو مشروعات مشتركة ، كما يسمي الاستثمار عند الاقتصاديين أيضاً بالتوظيف ، يعني توظيف النقود لأي أجل ، فيعرف معجم الموارد لفظ الاستثمار بأنه تثمير أو توظيف أو توظيف الأموال . [١]

كما عرف البعض بأنه : عملية توظيف الأموال في الفرص الاستثمارية المتاحة وبناءً علة الدراسة التحليلية لهذه الفرص واختيار أفضلها . [٢]

أما تعريف الاستثمار الأجنبي من الناحية القانونية ، فقد عرفه البعض بأنه : تحركات رؤوس الأموال في البلد المستثمر نحو البلد المستفيد بغير تنظيم مباشر . [٣]

---

(١) منير البعلبكي ، قاموس المورد ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٦ م ، ص ٤٧٩

(٢) منير ابراهيم هندي ، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال – الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية – مصر ، ٢٠١٥ م ، ص ٢٦

(٣) دريد محمود السامراني ، الاستثمار الأجنبي ، المعوقات والضمانات ، ط١ ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٦ م ، ص ٥٠

وعرفه معهد القانون الدولى بأنه : توريد الأموال أو ربما الخدمات بهدف تحقيق ربح مادي أو سياسي ويمكن أن يتكون الاستثمار من أموال معنوية .[١]

ويلاحظ الباحث : تباين تعريف الفقه – الاقتصادي والقانوني – للاستثمار ، دون أن يفلح أحد في أن يكون تعريفاً جامعاً مانعاً ، ومن ثم فمن الصواب عدم التعويل غلى أي من هذه التعريات كإطار محدد لظاهرة الاستثمار ، إذا أن الاستثمار بالواقعة الاقتصادية أو القانونية المحددة ؛ بل إنه يمثل في واقع الأمر مفهوماً متغيراً ومتطوراً ، إذ إنه يتغير ويتطور بتغيير وتطوير الظروف والأوضاع الاقتصادية على المستوى الدولي ، فهو مفهوم عام قد يضيق وقد يتسع وفقاً لظروف الدولة الاقتصادية والسياسية ، فالدولة التي تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية تميل في الغالب إلى تبني مفهوماً واسعاً للاستثمار ؛ حتي يمكنها من الاستفادة بأكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال والخبرات الأجنبية في مختلف الأنشطة الاقتصادية .

ويظهر من قراءة نصوص بعض قوانين الاستثمار في الدول العربية ـ أنها قد اعتمدت على معيار الجنسية الإنسانية كأساس لتحديد الوصف القانوني للشخص الطبيعي ، وكذلك تحديد تبعيته السياسية ، وطبقاً لأثر جنسية المستثمر بالنسبة لدولة الاستثمار ، فإنه يمكن القول أن هناك مستثمراً وطنياً ومستثمراً أجنبياً .[٢]

وعلى الرغم من أن مصطلح الاستثمار الأجنبي أصبح مستخدماً ، إلا أن مفهومه ومضمونه لا يزال محلاً للعديد من النقاشات ، إذ هو في مجمله – كما يرى الباحث –

---

(١) صفوت أحمد عبدالحفيظ ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية – مصر ، ٢٠٠٥ م ، ص ٢٢

(٢) ومن هذه القوانين قانون الاستثمار المصري رقم ٧٧ لعام ٢٠١٧ م ، المنشور بالجريدة الرسمية – العدد ٢١ مكرر (ج) في ٣١ مايو ٢٠١٧ م

يمثل مجموعة القواعد التي تسري على العلاقات التجارية المتصلة بالقانون الخاص ، والتي تجري بين دولتين أو أكثر .

أنواع الاستثمار :

أولاً : الاستثمار الأجنبي المباشر :

تبدو أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ، من خلال آثاره على الدولة المضيفة له ؛ حيث يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من المزايا التي لا يمكن للمصادر المالية الدولية الأخرى توفيرها ، فهو وسيلة أكثر أماناً للتمويل إذا ما قورنت بالقروض الثابتة ، كما أنه بمثل أسهل وسيلة وطريقة أكثر فعالية في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة ، بالإضافة إلى تشجيعه على خلق فرص وظيفية ورفع مهارات العمال وفتح أسواق جديدة للتصدير ، ويساهم في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدرتها الإنتاجية ، والدخول في سوق المنافسة الدولية ، إذا ما تهيأت لها الظروف لتحقيق ذلك . (١)

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر : بأنه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية من دولة معينة إلى أخرى للمساهمة في المشروعات الي تعمل على توسيع تشغيلها . (٢)

أما صندوق النقد الدولي فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه : عقد الاستثمار الذي يتم الحصول بموجب على مصلحة مستمرة ، في مشروع يقوم بعمليات في إطار

---

(١) رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة – دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا الشمالية مع التطبيق على مصر ، بدون دار نشر ، ٢٠١٢ م ، ص ٣٦

(٢) إبراهيم متولي إبراهيم حسن المغربي ، دور حوافز الأستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية المعاصرة ، دار لفكر الجامعي ، الإسكندرية – مصر ، ٢٠١١ م ، ص ١٤٧ .

اقتصادى ، وذلك على خلاف اقتصاد المستثمر ، الذي يستهدف المستثمر به الحصول علي الحق في القيام بدور فعال في إدارة المشروع . [١]

ويلاحظ مما سبق أن التعريفات تدور جميعاً حول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ، وهو ضمان سيطرة المستثمر الأجنبي على إدارة وتوجيه المشروع الاستثماري ، وفي صورة منفردة أو في صورة مشروع مشترك مع الدولة المضيفة أو مواطنيها .

كما أن الفرصة المتاحة أكبر لاستثمار رأس المال ، في الاستثمار المباشر الذي يرتكز أساساً على القطاعات الإنتاجية ، مما يتيح إمكانية الربح فيه بصورة كبيرة على المدى الطويل ، ولا يتأثر بطريق مباشر بالتضخم النقدي ، بل إنه سلاح أكثر فعالية في محاربة التضخم من الاستثمار الغير مباشر ، كما أن فائدة هذا النوع من الاستثمار بالنسبة للدولة المضيفة تتمثل في أنه يتضمن استيراد المال والخبرة الفنية والإدارة من الخارج ، كما أن استخدام الخبرة والوسائل الإنتاجية الحديثة ، من شأنه أن يؤدي إلى تطوير الاقتصاد الوطني ، ويخلق فرص عمل جديدة فضلاً عن عدم تحميل الدولة بأعباء مديونية في هذا الاستثمار ، بخلاف القروض التي يجب سدادها مع فوائدها . [٢]

ثانياً : الاستثمار الغير مباشر :

يتميز هذا الشكل من الاستثمار بأنه دور المستثمر الأجنبي يقتصر فيه على مجرد تقديم رأس المال إلى جهة معينة في الدولة المضيفة ، لتقوم هي بهذا الاستثمار ، دون أن تكون

---

(١) صفوت أحمد عبد الحفيظ ، دور الاستثمار في تطوير أحكام القانون الدولى الخاص ، مرجع سابق ، ص ٣٣

(٢) صفوت أحمد عبد الحفيظ ، دور الاستثمار في تطوير أحكام القانون الدولى الخاص ، مرجع سابق ، ص ٣٦

لـه أيـة سـيطرة أو رقابـة عـلى المـشروع ، وهـو يأخـذ في الغالـب صـورة قـروض ، تقـدمها الهيئات الخاصة والأفراد أو صورة شراء السهم والسندات الولية طويلة الأجل . [١]

حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الـدول النامية ، إلا بنـاء على دراسات علمية متعمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله الفنية المتاحة ، كـما أن هـذا الاسـتثمار في حقيقتـه آلات ومعـدات عـلى أرقـى الأسـاليب الفنيـة وأحـدث التطـورات التكنولوجيـة وبعـض المـواد الخـام ، وخـبرات تنظيميـة ومـاليـة وفنيـة وإداريـة وتسويقية ، والتي تحتاج إليها الدول النامية أشد الحاجة مـن أجـل التنميـة فـضلاً عـما ينـتج عنـه مـن منـافع اجتماعيـة ، تفـوق بكثـير تلـك المنـافع الخاصـة التي تعـود عـلى المـستثمر الأجنبي نفسه ، الأمر الذي جعله محل تفضيل من جانب الدول النامية لمـا يـؤدي إليـه مـن إقامة أصول رأسمالية ذات دخل ثابت خلاف الاستثمار الغير المباشر الذي يفتقـر إلى كـل هذه المزايا . [٢]

المطلب الثاني: دور الاستثمار في سوق العمل :

تعكس المؤشرات المختلفة الجـانبين الكمـي والكيفـي لـسوق العمـل في مـصر ، حيـث يبين جانبها الكمي حجم وكفاءة فرص العمل أو التشغيل ومـن ثـم توزيعهـا وفقـاً للمرحلـة العمرية وعلى حسب الحالة للعامل التعليمية ونوعـه ، أمـا الجانـب الكيفـي فإنـه يـشير إلى جودة تلك الوظائف أو التشغيل ، فضلاً عن تعدد الجوانب التي تتعلق بالوظائف التـي يلـزم النظر إليها بعين الاعتبار ، وكذلك كثرة المستويات التي عـلى أساسـها يمكـن تحليـل بيئة

---

(١) بشار محمد الأسعد ، عقود الاستثمار في العلاقات الدولية الخاصة منـشورات الحلبي الحقوقيـة ، بيروت ، لبنان ٢٠١٤ م ، ص ٣٩ وما بعدها

(٢) صفوت أحمد عبد الحفيظ ، دور الاستثمار في تطـوير أحكـام القـانون الـدولى الخـاص ، مرجـع سابق ، ص ٤٩

سوق العمل ؛ حيث تبدأ من مستوى وظيفي معين ، وصولاً إلى النظام الذي يسود في سوق العمل جميعه . [١]

فضلاً عن الصعوبات المتعددة التي واجهت عملية قياس الجانب الكيفي ، والتي تتمثل في ندرة البيانات المقارنة على المستويين الزمني والمكاني ، ثم تحديد المستوي الذي يتم القياس على أساسه ، وكذلك فإن متغيرات سوق العمل من المسائل المختلف فيها بين الاقتصاديين ، ومن أمثلة ذلك ما يتعلق مؤشرات التنمية البشرية ، فإن اهتمام أطراف سوق العمل الثلاثة ؛ وهو العمال وأصحاب العمل وصانعي لسياسات ومتخذي القرارات العامة ؛ وهو ما يتعرض غالب الأمر إلى حد يصعب معه وضع مؤشر جامع لها . [٢]

والمؤشرات التي تعكس جوانب معينة وتتضمن طائفة مؤشرات الأداء ومؤشرات جودة الإجراءات التي تنظم سوق العمل ، وكذلك مجموعة المؤشرات العامة التي تعكس الجوانب الكمية والكيفية لسوق العمل ، من خلال مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار . [٣]

إن قيمة الاستثمار الأجنبي عنصر مؤثر في تكلفة عنصر العمل ، وكل زيادة في تكلفة هذا العنصر تعني تحول لإحلال عنصر رأس المال بدلاً من العمالة بهدف تخفيف التكاليف ، مما يعني زيادة نسبة البطالة ، وأن الدول تسعي نحو زيادة نسبة العمالة ، وفي ظل اقتصاديات السوق وعدم قدرة الدول على التصدي لمشكلة البطالة بشكل مباشر ، فيمكن

---

(١)United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (1999), "world investment Report 1999:- foreign Direct Investment and the Challenge of Development", New York, United Nations, PP257

(٢) طارق نوير ، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في مصر ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومي ، المجلد ١٨ ، العدد الأول ، ٢٠١٠ م ، ص ٤٥ وما بعدها .

(٣) مازن صلاح العجلة ، المشاركة الاقتصادية للمرأة الفلسطينية – المؤشرات والمحددات ، مجلة جامعة الأزهر بغزة ، سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد ١٤ ، العدد الأول ، ٢٠١٢ م ، ص ١٢٩

اعتبار الاستثمار الأجنبي أحد الوسائل في يد الدولة للتأثير في سوق العمل ، دون الاخلال بالهدف الأساسي للاستثمار الأجنبي . (١)

كما تتزايد مستويات الدين العام علي معدلات الاستثمار في مصر في نفس لوقت الذي تتزايد فيه معدلات السكان ، فإن ذلك سوف يترتب عليه حدوث خلل بين رأس المال والعمل ، مما يتبعه خفض في معدل انتاجية العامل بسبب انخفاض نصيب العامل من رأس المال ، وبالتالي ينخفض صافي الاستثمار الأجنبي ، ومن ثم ينخفض أيضاً الدخل من رأس المال بالنسبة للمقيمين ، مما ينعكس ذلك على انخفاض في صافي الصادرات ، فيزيد العجز في الحساب الجاري وعجز الموازنة .

المطلب الثالث : دور الاستثمار في بعض القطاعات العامة

يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية كبرى في اقتصاديات الدول المضيفة ، حيث إن له آثار إيجابية عديدة ، فهو يساهم في رفع معدلات الاستثمار من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، كما يلعب دوراً في خلق فرص عمل جديدة ، وبالتالي حل مشكلة البطالة ، كما يؤثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ، مما جعله مصدراً جيداً للحصول علي العملات الصعبة وزيادة رأس المال المادي في الدول المضيفة ، وفيما يلي أثر الاستثمار الأجنبي في بعض القطاعات العامة :

أولاً : أثر الاستثمار في الرهن العقاري :

والرهن العقاري هو نظام يتم بمقتضاه تمويل الأفراد أو الجهات لعقار ما من خلال قرض من أحد الجهات التمويلية علي أن تكون هذه القروض بضمان العقار المملوك . (٢)

---

(١) محمد صفوت قابل ، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٦ م ، ص ٦٦

(٢) المعاشات والتأمينات الاجتماعية في جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانية التطوير) ، معهد التخطيط القومي ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٨٩) ، القاهرة ، يونيه ، ٢٠٠٦ م ، ص ٤٢

والرهن كما هو معروف عبارة عن عقد توثيق غير مستقل بذاته ، فهو يأتي تبعاً لعقد بيع أو قرض و نحو ذلك ، وفيه ضمانة أن البائع أو المقترض قد يتمكن من الحصول على حقه أو جزء منه عندما يعطي صلاحية التصرف في الشيء المرهون عند عدم مقدرة المدين علي التسديد . [١] ولعل ما يهمنا في مفهوم الرهن العقاري عو دخول مصطلح الرهن على ما يتعلق بتمويل الأفراد للحصول على مساكن .

استخدم هذا الاستثمار في شراء وبيع الأراضي والمساكن ، وكذلك عمليات الرهن العقاري ، والحقيقة إن الاستثمار في هذا النوع من الاستثمارات يعد استثماراً ناجحاً خاصة في الدول التي تتميز باستقرار اقتصادي ونقدي ، لأنه يعد استثماراً أكثر ضماناً وعائداً . [٢]

وتعتبر عمليات شراء سندات قروض الرهن العقاري من أفضل الأوجه لضبط درجة السيولة ، خاصة في حالة توافر أسواق مالية متطورة ، نظراً لأن هذه السندات ذات عائد منتظم وتحمل مميزات السندات العادية الأخرى ، بالإضافة لتوافر ضمان لها يمثل في محفظة قروض الرهن العقاري ، كما أن هذه السندات تعمل على تنشيط بورصة الأوراق المالية . [٣]

إلا أنه يحيط بعض المخاطر وهي عدم التمكن من استرداد قيمة العقار والتباين بين العائد المتوقع والفعلي ، بالإضافة إلى مخاطر تنشأ في حالة عدم الدقة في تحديد قيمة

---

(١) مفهوم الرهن العقاري بين المصارف التقليدية والإسلامية http://www.nqeia.com

(٢) عبد الفتاح الجبالي ، الدين العام المحلي في مصر – الأسباب والحلول ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، كراسات استراتيجية ، العدد ٧٧ ، السنة التاسعة ، ١٩٩٩م ، ص ١٧ .

(٣)Meir Kohn, Money Banking and financial market , the Dryden Press, 1991, P281

العقار و مخاطر التغيير في قيمة تكاليف التشغيل ، إلا أنه إذا تم دراسة دقيقة تختص بالتنبؤات الخاصة بهذا المجال الاستثماري لأمكن الحد من هذه المخاطر نسبياً . (١)

وهناك العديد من الاستثمارات مثل الاستثمار في العاصمة الإدارية والاستثمار في البينية التحتية ، كما يعد الاستثمار الأجنبي في شراء وبيع الأراضي والمساكن كذلك عمليات الرهن العقاري ، استثماراً ناجحاً ؛ حيث يعد أكثر ضماناً وعائداً .

ثانياً : الاستثمار في قطاع الزراعة :

المستثمر الأجنبي في قطاع الزراعة يحقق أرباحاً صافية تعادل عشرة أمثال رأس المال المدفوع تقريباً ، ولذلك يقترح الباحث توجيه جزء من أموال الدولة إلي الاستثمار في القطاع الزراعي ، ومما لا شك فيه أن الاستثمار في هذا القطاع سيخلق منافسة اقتصادية من ناحية وزيادة العرض من ناحية أخرى ، وبالإضافة لما سبق نجد أن الهيئة العامة للاستثمار تقوم بالترويج للاستثمار في هذا القطاع ، والعمل على جذب المستثمرين . (٢)

حيث تعتبر هيئة قطاع الزراعة والإنتاج الحيواني من القطاعات الواعدة في مصر ؛ حيث تشكل القوة العاملة بهذا القطاع والمشورعات المرتبطة به حوالي ٣٠ ٪ من القوة العاملة الإجمالية في مصر . (٣)

---

(١) عبد المنعم عبد الغني علي ، الاستخدام الأمثل لفائض التأمينات الاجتماعية في مصر ، ٢٠٠٠ م ، ص ٦٧ .

(٢) رشا قناوي ، قطاع الزراعة ، مجموعة تقارير استثمر في مصر ، الهيئة العامة للاستثمار ، ٢٠١٤ م ، ص ١٢ .

(٣) عمار ياسين كاظم ، حوافز الاستثمار وأثرها على جذب الاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي في الدول النامية – دراسة مقارنة في العراق ومصر والهند ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق – جامعة المنصورة ، ٢٠١٦ م ، ص ١٠٤ .

ثالثاً : الاستثمار في قطاع الخدمات والتعليم والصحة والتكنولوجيا والصناعة .

ونص قانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ م في مادته رقم (٣٢) على أنه يحق لرئيس مجلس الوزراء الترخيص بإنشاء مناطق تكنولوجية في مجال صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما تشمله من أنشطة صناعة وتصميم وتطوير الإلكترونيات والبرمجة والتعليم التكنولوجي .

وتتمتع هذه المشروعات بالحوافز الخاصة المنصوص عليها في المادة (١١) من هذا القانون وهي كالتالي :

١- تمنح مشاريع تلك المنطقة نسبة (٥٠٪) خصماً من التكاليف الاستثمارية للقطاع (أ) : ويشمل المناطق الجغرافية الأكثر إحتياجاً للتنمية طبقاً للخريطة الإستثمارية .

٢- نسبة (٣٠٪) خصماً من التكاليف الاستثمارية للقطاع (ب) : ويشمل باقي أنحاء الجمهورية وذلك للمشروعات الآتية :

- المشروعات كثيفة الاستخدام للعمالة .
- المشروعات المتوسطة والصغيرة .
- المشروعات التي تعتمد على الطاقة المتجددة أو تنتجها .
- المشروعات القومية والاستراتيجية .
- المشروعات السياحية .
- مشروعات إنتاج الكهرباء وتوزيعها .
- صناعة السيارات والصناعات المغذية لها .
- الصناعات الخشبية والأثاث والطباعة والتغليف والصناعات الكيماوية .
- الصناعات الغذائية والحاصلات الزراعية .
- الصناعات الهندسية والمعدنية والنسجية والجلود .

ومن الممكن أن يحقق الاستثمار الأجنبي في قطاع الخدمات أرباحاً صافية تعادل تسعة أمثال رأس المال المدفوع تقريباً ، وتتنوع الخدمات التي يمكن الاستثمار فيها .

ولا شك أن الاستثمار في مؤسسات التعليم الخاصة أصبحت واحدة من أهم مجالات الاستثمار بما يحققه من أرباح خيالية من خلال إنشاء مدارس ومعاهد وجامعات خاصة ؛ حيث إن الدراسة في تلك المؤسسات ذات تكلفة عالية للطلاب المصريين ، كما أن الطلاب الوافدين من الدول العربية والأجنبية يمثلون مصدر إيرادات تلك المؤسسات التعليمية ، وأن مشكلة تمويل التعليم فرضت نفسها في العقدين الأخرين بوصفها أولوية قومية في معظم دول لعالم لأسباب متعددة منها :

- التوسع الكبير في التعليم من حيث المؤسسات والطلاب والعاملين فيه .
- الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات والأجور .
- يمثل الاتجاه لتنفيذ برامج تطوير التعليم لتحقيق الجودة والتنافسية في التعليم مطلباً ملحاً لزيادة الدخل .
- تناقص قدرة الحكومات على تمويل التعليم العالي بالكامل خاصة في الدول النامية مثل مصر . [١]

ويعد الاستثمار في قطاع الصحة من القطاعات الهامة في مصر ، لعدد من الأسباب أهمها الحاجة الشديدة لمزيد من مقدمي خدمات الرعاية الرياضية في مصر ، ووجود عدد كبير من الخريجين من كلبات الطب والتمريض ، وبالتالي وفر في العمالة اللازمة للاستثمار في هذا القطاع ، وهو ما يعني توافر طلب كبير ورواج للمستثمرين في هذا القطاع . [٢]

---

(١) http://www.mfa.gov.eg/NewsAttachments/

(٢) رشا قناوي ، مجموعة تقارير استثمر في مصر ، الهيئة العامة للاستثمار ، ٢٠١٤ م ، ص ٥

وفي قطاع الصناعة حيث ساهم الناتج المحلي الإجمالي وارتباطه الوثيق بالعديد من القطاعات الانتاجية والخدمية ، علاوة على دوره في تنمية التجارة الخارجية وتحين ميزان المدفوعات ، وتعطي الحكومة المصرية أولوية كبرى للصناعة من خلال استهداف جذب استثمارات أجنبية مباشرة ، وتعميق التصنيع المحلي عن طريق الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وبيطها بالصناعات الكبيرة لخلق سلاسل توريد ، مما يزيد من القيمة المضافة ، ويقلل من تكلفة الإنتاج مما يعود بالربح علي المستثمر [١] ؛ ويساهم قطاع الصناعة بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من حجم الاقتصاد المصري ويفوق معدل نموه سنوياً الذي بلغ ٧.٨ ٪ العام الماضي .

كما تعود عقود الطاقة المتجددة واحدة من أبرز العقود التي أملت الضرورات العلمية والتطور الكبير في بحوث الطاقة ، وذلك بعد أن برزت أهمية الاعتماد عل الطاقات البديلة ، وعلى وجه الخصوص تلك التي تعتمد علي مصادر متجددة وطبيعية ، وذلك أن توافر خدمات الطاقة ضرورة كبري لتلبية الاحتياجات البشرية المتصاعدة لها ، والتي تعتمد فيها على النفط ، وتلك التي تعتمد على المفاعلات النووية تاركة مخلفات ضارة بالبيئة ويترتب عليها مخاطر لا حصر لها . [٢]

---

(١) وزارة التجارة والصناعة ، الهيئة العامة للتنمية الاقتصادية ، قطاع الصناعة ، الرابط التالي :
http//www.ida.gov.eg/Arabic/Why_Egypt/Economic/Activities/Pages/Industry.aspx

(٢) منذر يوسف محمد الشرمان ، المفهوم القانوني لعقود الطاقة المتجددة ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، ٢٠١٨ م ، ص ١

الخاتمة :

ويساهم الاستثمار الأجنبي بشكل واسع في تنمية العديد من القطاعات العامة ، كما يسهم في توسيع القاعدة الاستثمارية في مصر ، فضلاً عن مساهمته غلى نطاق واسع في حل مشكلة البطالة وذلك من خلال خلق فرص عمل جديدة .

النتائج :

١- إن التنمية الاقتصادية وفقاً لمعيار الدخل القومي هي عملية تستخدم موارد الدولة الاقتصادية المتاحة من أجل الوصول إلي زيادات في الدخل القومي وتكون الزيادات أكبر من معدلات الزيادة السكانية ، وهو ما يجعل هناك زيادات في متوسط دخل الفرد الحقيقي ، بينما هي مجموعة من الإجراءات والتدابير والسياسات التي تعتمدها الدولة وتتمثل في تغيير تركيب وهيكل اقتصاد الدولة الوطني رغبة في الوصول إلى زيادات سريعة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي خلال مدة زمنية معينة .

٢- تؤدي السياسة المالية دوراً مهماً ضمن السياسات الاقتصادية العامة بالتأثير في النشاط الاقتصادي ، وتمارس السياسة المالية دورها من خلال أدواتها المالية والمتمثلة بالنفقات العامة والإيرادات العامة في تحقيق معدلات أعلى للتنمية الاقتصادية وبما يتلائم والظروف الاقتصادية السائدة .

٣- يلعب الاستثمار الأجنبي دوراً بالغ الأهمية في سوق العمل المصري ، فضلاً عن دوره الكبير في تنمية العديد من القطاعات الخدمية العامة في البلاد ، كقطاع الصحة والزراعة والصناعة والبنية التحتية .

٤- يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية كبري في اقتصاديات الدول المضيفة ، حيث إن له آثار إيجابية عديدة ، فهو يساهم في رفع معدلات الاستثمار من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي حل مشكلة البطالة .

التوصيات :

١- التنسيق وضبط العلاقة بين كل من الانفاق العام والإيرادات العامة وفق ما يعرف بقلنة السياسة العامة ؛ حتي يتم الاستفادة من الفائض والحد من العجز قدر المستطاع ، ولأجل ذلك يجب إعداد الموازنة وفق ما يتطلبه الوضع القائم في البلاد وبما يتناسب مع الموارد المالية المتاحة .

٢- السعي الجاد للحد من البطالة الإجبارية المتفشية في البلاد من خلال تطوير جانب القطاع الخاص ، كون مؤسسات الدولة غير قادرة على استيعاب الأعداد الكبيرة من العاطلين .

٣- ضرورة العمل علي تشجيع الاستثمار المباشر علي كافة القطاعات ، وتلك التي تتمتع بقدرة تصديرية عالية ومن أمثلتها القطاع الصناعي ، ومن أهمها الصناعات التحويلية ، وذلك لتقليل الاعتماد على الصناعات الأجنبية .

٤- تسليط الضوء علي المؤشرات الاقتصادية مثل أثر الاستثمار الأجنبي علي الصادرات وعلي البحوث والتطوير وغير ذلك من الآثار الإيجابية .

٥- ضرورة استغلال الاستثمار الأجنبي في تطوير البنية التحتية واستحداث مشاريع ضخمة تجعل مصر محط أنظار العالم وزيادة جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر .

مراجع البحث:

المراجع العربية :

الكتب :

- إبراهيم متولي إبراهيم حسن المغربي ، دور حوافز الأستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية المعاصرة ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية – مصر ، ٢٠١١ م
- بشار محمد الأسعد ، عقود الاستثمار في العلاقات الدولية الخاصة منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ٢٠١٤ م
- دريد محمود السامراني ، الاستثمار الأجنبي ، المعوقات والضمانات ، ط١ ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٦ م .
- رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة – دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا الشمالية مع التطبيق على مصر ، بدون دار نشر ، ٢٠١٢ م .
- صالح صالحي ، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي ، دار الفجر للنشر ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦ م
- صفوت أحمد عبدالحفيظ ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية – مصر ، ٢٠٠٥ م
- عبد الحسين زيني ، الحسابات القومية ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١ م
- عبد العزيز فهمي هيكل ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية ، دار النهض الحديثة ، ١٩٨٠ م
- علي لطفي ، التنمية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٠ م .

- مجمع اللغة العربية ، المعجم الوجيز ، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم المصرية ، شئون المطابع الأميرية ، ٢٠١١م
- عبد المنعم عبد الغني علي ، الاستخدام الأمثل لفائض التأمينات الاجتماعية في مصر ، ٢٠٠٠ م .
- محمد حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام ، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٠ م .
- محمد زكي شافعي ، التنمية الاقتصادية ، دار النهضة الحديثة ، ١٩٨٠ م
- محمد صفوت قابل ، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٦ م
- محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية – دراسات نظرية وتطبيقية ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٠ م
- منير ابراهيم هندي ، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال – الأوراق المالية وصناديق الاستثمار ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية – مصر ، ٢٠١٥ م .
- منير البعلبكي ، قاموس المورد ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٦ م .
- وجدي حسين ، المالية الحكومية والاقتصاد العام ، الإسكندرية ، ١٩٨٨م
- وليد عبد الحميد العايب ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت ، ٢٠١٥ م

الرسائل العلمية :

- اسراء الحسيني ، العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٤ م
- رباب أبو العنين ، الانفاق العام على الحماية الاجتماعية والنمو الاقتصادي ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٧ م .

- عمار ياسين كاظم ، حوافز الاستثمار وأثرها على جذب الاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي في الدول النامية – دراسة مقارنة في العراق ومصر والهند ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق – جامعة المنصورة ، ٢٠١٦ م .

- منذر يوسف محمد الشرمان ، المفهوم القانوني لعقود الطاقة المتجددة ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، ٢٠١٨ م

- موسي جويفل ، دور الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي في إطار الدالة الاجتماعية في مصر ، رسالة دكتوراه ، كلية التجاة ، جامعة المنصورة ، ٢٠١٧ م.

الدوريات والمقالات :

- أمنية حلمي ، كفاءة وعدالة سياسة العم في مصر ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ورقة عمل رقم ١٠٥ ، ٢٠٠٥ م .

- طارق نوير ، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في مصر ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومي ، المجلد ١٨ ، العدد الأول ، ٢٠١٠ م

- عبد الفتاح الجبالي ، الدين العام المحلي في مصر – الأسباب والحلول ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، كراسات استراتيجية ، العدد ٧٧ ، السنة التاسعة ، ١٩٩٩م

- عبد الفتاح محمد عبد الفتاح ، دور الدولة في ضوء الأفكار الاقتصادية والمتغيرات المعاصرة بالإشارة للتجربة المصرية ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، المؤتمر السنوي السابع والعشرين ، ٢٠١٣ م

- عبد الناصر حسبو ، اقتصاد العدالة الاجتماعية ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والشريع ، المؤتمر السنوي السابع والعشرين ، يونيه ، ٢٠١٣ م

- مـازن صـلاح العجلـة ، المـشاركة الاقتـصادية للمـرأة الفلـسطينية – المـؤشرات والمحددات ، مجلة جامعة الأزهـر بغـزة ، سلـسلة العلـوم الإنـسانية ، المجلـد ١٤ ، العـدد الأول ، ٢٠١٢ م .

- محيـي محمـد سـعد ، دور البنـك المركـزى المـصرى فى العلاقـة بـين الـسياستين النقديـة والماليـة وسـوق الأوراق الماليـة (دراسـة تحليليـة وتطبيقيـة فى الفـترة (١٩٩١ - ٢٠١٠) ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، العدد ٥٤ ، أكتوبر ٢٠١٣ م

- هـاجر سـلاطني ، دور سياسـة الإنفـاق الحكـومي الاسـتثماري في تحقيـق التنميـة الـشاملة ، الإمـارات العربيـة المتحـدة نموذجـاً ، مجلـة الدراسـات الماليـة ، المحاسـبية والإدارية ، العدد ٦ ، ديسمبر ، ٢٠١٦ م

القوانين والتقارير :

- رشـا قنـاوي ، قطـاع الزراعـة ، مجموعـة تقـارير اسـتثمر في مـصر ، الهيئـة العامـة للاستثمار ، ٢٠١٤ م .

- قانون الاستثمار المصري رقـم ٧٧ لعـام ٢٠١٧ م ، المنـشور بالجريـدة الرسـمية – العدد ٢١ مكرر (ج) في ٣١ مايو ٢٠١٧ م

- المعاشـات والتأمينـات الاجتماعيـة في جمهوريـة مـصر العربيـة (الواقـع وإمكانيـة التطـوير) ، معهـد التخطـيط القـومي ، سلـسلة قـضايا التخطـيط والتنميـة رقـم (١٨٩) ، القاهرة ، يونيه ، ٢٠٠٦ م ، ص ٤٢

المراجع الإلكترونية :

- مفهوم الرهن العقاري بين المصارف التقليدية والإسلامية

http://www.nqeia.com

- وزارة التجارة والصناعة ، الهيئة العامة للتنمية الاقتصادية ، قطـاع الـصناعة ، الـرابط التالي :

http//www.ida.gov.eg/Arabic/Why_Egypt/Economic/Activities/Pages/Industry.aspx

المراجع الأجنبية :

-Meir Kohn, Money Banking and financial market , the Dryden Press, 1991

-Philip.A.Klein , the management of market , oriented economics A Comparative perspective Wadswor the publishing company , Belmont , California , 1973

-United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (1999), "world investment Report 1999:- foreign Direct Investment and the Challenge of Development", New York, United Nations

References:

almarajie alearabia:

alkutub :

• 'iibrahim mutualiy 'iibrahim hasan almaghribii , dawr hawafiz al'astathmar fi taejil alnumui alaiqtisadii min manzur alaiqtisad al'iislamii wal'anzimat alaiqtisadiat almueasirat , dar alfikr aljamieii , al'iiskandariat - misr , 2011 m

• bashaar muhamad al'asead , euqud alaistithmar fi alealaqat alduwliat alkhasat manshurat alhalabi alhuquqiat , bayrut , lubnan 2014 m

• drid mahmud alsaamarani , alaistithmar al'ajnabiu , almueawiqat waldamanat , ta1 , bayrut , lubnan , 2006 m .

• rida eabd alsalam , muhadadat alaistithmar al'ajnabii almubashir fi easr aleawlamat - dirasat muqaranat litajarib kulin min sharq wajanub sharq asia wa'amrika alshamaliat mae altatbiq ealaa misr , bidun dar nushr , 2012 m .

• salih salihi , almanhaj altanmawiu albadil fi aliaqtisad al'iislamii , dar alfaji lilnashr , altabeat al'uwlaa , 2006 m

• sifut 'ahmad eabdalhafiz , dawr alaistithmar al'ajnabii fi tatwir 'ahkam alqanun alduwalii alkhasi , dar almatbueat aljamieiat , al'iiskandariat - misr , 2005 m

• eabd alhusayn zayni , alhisabat alqawmiat , dar hamid lilnashr waltawzie , eamaan , 2011 m

• eabd aleaziz fahmi hikal , mawsueat almustalahat aliaqtisadiat waliahisayiyat , dar alnahd alhadithat , 1980 m

• eali lutfi , altanmiat alaiqtisadiat , miktiat eayn shams , alqahirat , 1980 m .

• majmae allughat alearabiat , almuejam alwajiz , tabeat khasat biwizarat altarbiat waltaelim almisriat , shiuwn almatabie al'amiriat , 2011m

• eabd almuneim eabd alghanii ealiun , alaistikhdam al'amthal lifayid altaaminat alaijtimaeiat fi misr , 2000 m .

• muhamad husayn alwadi , zakariaa 'ahmad eazaam , almaliat aleamat walnizam almaliu fi al'iislam , dar almuyasarat lilnashr waltawzie , eamaan , 2000 m .

• muhamad zaki shafieiun , altanmiat alaiqtisadiat , dar alnahdat alhadithat , 1980 m
• muhamad safwat qabil , nazariaat wasiasat altanmiat aliaqtisadiat , dar alwafa' liltibaeat walnashr , al'iiskandariat , misr , 2006 m
• muhamad eabd aleaziz eajamiat , 'iiman eatiat nasif , altanmiat alaiqtisadiat - dirasat nazariat watatbiqiat , jamieat al'iiskandariat , 2000 m
• mnir abrahim hindiun , 'adawat alaistithmar fi 'aswaq ras almal - al'awraq almaliat wasanadiq alaistithmar , almaktab alearabiu alhadith , alaiskandariat - misr , 2015 m .
• mnir albaelabakiyi , qamus almawrid , dar aleilm lilmalayin , bayrut , lubnan , 2006 m .
• wjdi husayn , almaliat alhukumiat waliaqtisad aleamu , al'iiskandariat , 1988m
• wlid eabd alhamid aleayib , aluathar alaiqtisadiat alkuliyat lisiasat alainfaq alhukumii , maktabat hasan aleasriat , bayrut , 2015 m

alrasayil aleilmia:

• asara' alhusayni , alealaqat bayn mukawinat alsiyasat almaliat walnumui alaiqtisadii , risalat dukturah , kuliyat alaiqtisad waleulum alsiyasiat , jamieat alqahirat , 2014 m
• rbab 'abu aleanin , alainfaq aleamu ealaa alhimayat alaijtimaeiat walnumui alaiqtisadii , risalat majistir, kuliyat alaiqtisad waleulum alsiyasiat , jamieat alqahirat , 2017 m .
• eamar yasin kazim , hawafiz alaistithmar wa'atharuha ealaa jadhb alaistithmar al'ajnabii fi alqitae alziraeii fi alduwal alnaamiat - dirasat muqaranat fi aleiraq wamisr walhind , risalat dukturah , kuliyat alhuquq - jamieat almansurat , 2016 m .
• mundhir yusif muhamad alsharman , almafhum alqanuniu lieuqud altaaqat almutajadidat , risalat majistir , kuliyat alhuquq , jamieat alsharq al'awsat , al'urduni , 2018 m
• musi juyfil , dawr al'iinfaq aleami fi daem alnumui alaiqtisadii fi 'iitar aldaalat alaijtimaeiat fi misr , risalat dukturah , kuliyat altajaat , jamieat almansurat , 2017 ma.

aldawriaat walmaqalat:

• 'amniat hilmi , kafa'at waeadalat siasat aleami fi misr , almarkaz almisria lildirasat alaiqtisadiat , waraqat eamal raqm 105 , 2005 m .

• tariq nuyir , taqyim 'athar alaistithmar al'ajnabii almubashir ealaa altashghil fi misr , almajalat almisriat liltanmiat waltakhtit , maehad altakhtit alqawmii , almujalad 18 , aleadad al'awal , 2010 m
• eabd alfataah aljibalii , aldiyn aleamu almahaliyu fi misr - al'asbab walhulul , markaz al'ahram lildirasat alsiyasiat wal'iistratijiat , kirasat astiratijiat , aleadad 77 , alsanat altaasieat , 1999m
• eabd alfataah muhamad eabd alfataah , dawr aldawlat fi daw' al'afkar alaiqtisadiat walmutaghayirat almueasirat bial'iisharat liltajribat almisriat , aljameiat almisriat lilaiqtisad alsiyasii wal'iihsa' waltashrie , almutamar alsanawiu alsaabie waleishrin , 2013 m
• eabd alnaasir hasbu , aiqtisad aleadalat alaijtimaeiat , aljameiat almisriat lilaiqtisad alsiyasii wal'iihsa' walsharie , almutamar alsanawiu alsaabie waleishrin , yunih , 2013 m
• mazin salah aleajalat , almusharakat alaiqtisadiat lilmar'at alfilastiniat - almuashirat walmuhadadat , majalat jamieat al'azhar bighazat , silsilat aleulum al'iinsaniat , almujalad 14 , aleadad al'awal , 2012 m .
• mahiiy muhamad saed , dawr albank almurakzaa almusraa faa alealaqat bayn alsiyasatayn alnaqdiat walmaliat wasuq al'awraq almalia (dirasat tahliliat watatbiqiat faa alfatra (1991 - 2010) , majalat albuhuth alqanuniat walaiqtisadiat , aleadad 54 , 'uktubar 2013 m
• hajar salatini , dawr siasat al'iinfaq alhukumii alaistithmarii fi tahqiq altanmiat alshaamilat , al'iimarat alearabiat almutahidat nmwdhjaan , majalat aldirasat almaliat , almuhasabiat wal'iidariat , aleadad 6 , disambir , 2016 m

alqawanin waltaqarir:

• rsha qanawi , qitae alziraeat , majmueat taqarir aistathmir fi misr , alhayyat aleamat lilaistithmar , 2014 m .
• qanun alaistithmar almisrii raqm 77 lieam 2017 m , almanshur bialjaridat alrasmiat - aleadad 21 mukarir (ja) fi 31 mayu 2017 m
• almueashat waltaaminat alaijtimaeiat fi jumhuriat misr alearabia (alwaqie wa'iimkaniat altatwir) , maehad altakhtit alqawmii ,

silsilat qadaya altakhtit waltanmiat raqm (189) , alqahirat , yunih , 2006 m , s 42

almarajie al'iilikturunia:

- mafhum alrahn aleaqarii bayn almasarif altaqlidiat wal'iislamia http://www.nqeia.com
- wizarat altijarat walsinaeat , alhayyat aleamat liltanmiat alaiqtisadiat , qitae alsinaeat , alraabit altaali : http//www.ida.gov.eg/Arabic/Why_Egypt/Economic/Activities/Pages/Industry.aspx

فهـــــرس الموضوعـــــات

مقدمة : ١٠٢٩

مشكلة البحث : ١٠٢٩

أهداف البحث : ١٠٣٠

أهمية البحث : ١٠٣٠

منهجية البحث : ١٠٣٠

خطة البحث : ١٠٣٠

المبحث الأول : ماهية التنمية الاقتصادية ١٠٣٢

المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية : ١٠٣٢

المطلب الثاني : المقصود بالسياسات المالية ودورها في التنمية وسوق العمل والقطاعات الأخرى ١٠٣٤

المطلب الثالث : العلاقة بين السياسات المالية والتنمية الاقتصادية : ١٠٣٦

الفرع الأول : الانفاق الحكومي ودوره في تحقيق التنمية : ١٠٣٦

الفرع الثاني : تقييم أداء السياسة المالية في مصر : ١٠٣٨

الفرع الثالث : تقييم أداء التنمية الاقتصادية في مصر : ١٠٣٩

المبحث الثاني : دور الاستثمار في سوق العمل والقطاعات العامة ١٠٤٠

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار وأنواعه : ١٠٤٠

المطلب الثاني: دور الاستثمار في سوق العمل : ١٠٤٥

المطلب الثالث : دور الاستثمار في بعض القطاعات العامة ١٠٤٧

الخاتمة : ١٠٥٣

النتائج : ١٠٥٣

التوصيات : ١٠٥٤

مراجع البحث: ١٠٥٥

REFERENCES: ١٠٦٠

فهـــــرس الموضوعـــــات ١٠٦٤